إعادة الإنتشار الإستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط

بقلم العميد المتقاعد في البحرية جون ف. سيغلر
فصلية شؤون الأمن الدولي

مع وجود إدارة أوباما في السلطة الآن، يتم الحفاظ على وعود الحملة الإنتخابية كما يتم تطوير الإستراتيجيات الأمنية. أما النتائج على إمتداد العامين المقبلين فستكون إعادة إصطفاف هامة وبارزة لوضعية القوة العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط. فالقوات ستنسحب من العراق بحسب جدول زمني متقطع، وسيتم إضافة القوات الى أفغانستان كجزء من إستراتيجية مراجعة للوضع لقلب مكاسب طالبان في ذلك البلد. أما أحد الأسئلة الإستراتيجية، التي تتجاوز النتائج الحتمية في كلا المكانين، فهو عن ماهية الصورة التي ستكون عليها القوات الأميركية على المدى الطويل . كم عدد الجنود الذين سيتم نشرهم مستقبلاً في المنطقة، أين سيكونون، ولأي هدف؟

إن وضعية القوات الأميركية في الشرق الأوسط للعشر الى العشرين عاماً المقبلة ستكون محددة بمعرفة ماهي الإعتبارات الثلاثة أساساً. فالإعتبار الأول هي المصالح الدائمة والناشئة للولايات المتحدة في المنطقة، والتحديات المحتملة لها. الإعتبار الثاني هي الكيفية التي سيؤثربها التحول العسكري (بما فيها قضايا القدرة على التحمل) على قواعد وإنتشار الجنود الأميركيين. أما الإعتبار الثالث فسيكون الرؤى الإقليمية للولايات المتحدة، بما فيها المساهمة المفهومة المتميزة لوجود القوة الأميركية وتأثيرها.

تطور الوجود الشرق أوسطي لأميركا

بإستثناء حروب أوائل القرن التاسع عشر البربرية ضد قراصنة شمال أفريقيا، كانت أول مرة برزت فيها المصالح العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط، وتحديداً في الخليج العربي، في أربعينات القرن الماضي، تماماً بعد ترسيخ الرئيس فرانكلين د. روزفلت لعلاقة وثيقة مع الملك عبد العزيز بن سعود في شباط 1945. وق شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية تحول الولايات المتحدة من عزلة نسبية الى تقبلها القيادة والإلتزامات العالمية، بما فيها إعادة بناء دول ومؤسسات أوروبا والشرق الأقصى المدمرة. وفي الوسط تقع أراضي شبه الجزيرة العربية وبلاد فارس الغنية بالنفط. أما الإتحاد السوفياتي، المنافس الند والأول للولايات المتحدة ما بعد الحرب، فقد كان موجوداً شمال الخليج تماماً ورأى في الخليج وبحر العرب الشمالي نقاط عبور إستراتيجية محتملة للمياه الدافئة. وفي العام 1984، تم إنشاء دولة إسرائيل على قطاع ضيق من الأرض على طول المشرق. وقد حددت هذه التطورات، تراكمياً، مصالح الولايات المتحدة المتشابكة ما بعد الحرب: الحفاظ على علاقات إقليمية، ترسيخ وجود أمامي ضد التجاوز السوفياتي، تأمين موارد الطاقة الإقليمية، وفرض إلتزامها تجاه أمن دولة إسرائيل الطرية العود.

كان تمثيل هذ المصالح مهمة المكلفين الديبلوماسيين على إمتداد المنطقة، كما كان مهمة المشاريع التعاونية الأميركية ، خاصة في قطاع الطاقة، ومهمة وجود عسكري أميركي متواضع، ذات الطبيعة البحرية بشكل رئيس. وفي العام 1948،

زار عدد من قوات المهمات البحرية الأميركية الخليج للإشراف على العدد الكبير من ناقلات البترول التابعة للبحرية وأجازوا إفراغ حمولة الناقلات ونقل النفط الخليجي. وما أن دخلت السفن الحربية الخليج حتى أصبحت تعرف بـ "قوة المهمات 126". وبحلول حزيران 1949، أصبحت " قوة المهمات" وجوداً مستمراً وأعيد تسميتها بـ " قوة الخليج الفارسي". وفي آب من تلك السنة تغير العنوان الى " قوة الشرق الأوسط". كانت قوة الشرق الأوسط عبارة عن هيكلية قيادة دائمة مع وجود مستمر من أربع الى 5 سفن، بما في ذلك سفينة القيادة ووجود أدميرال البحرية في موقع القيادة. وكان الأدميرال (العميد في البحرية) وفريق عمله الواجهة الرئيسة للوجود العسكري الأميركي في المنطقة، في حين كان السفراء وسفاراتهم الواجهة الديبلوماسية. والى جانب الملحقين الدفاعيين، حرس المارينز وضباط الأمن المساعدين المعينين في السفارات، فقد كان الوجود العسكري الأميركي يختلف في يوم محدد، على مدى العقود الثلاثة التالية، من حوالي 1000 الى 2000 شخص.

وبشكل مثير للإهتمام، لم تتغير هذه الأعداد كفاية خلال فترات عدم الإستقرار الإقليمي كالحروب العربية الإسرائيلية في 1948 – 1949، 1956، 1967، و1973 – 1974. إلا أن سقوط شاه إيران أواخر السبعينات، وما نجم عنه من أزمة الرهائن مدة 444 يوماً، إفتتح حقبة جديدة، مع إدراك المخططين العسكرين الأميركيين الحاجة لقوة طارئة قادرة على الذهاب بسرعة الى أية نقطة ساخنة في أي مكان في العالم. ورداً على ذلك، قامت إدارة كارتر بتأسيس " قوة الإنتشار السريع (RDF)". في كل الأحوال، كانت قوة التدخل السريع قوة مرتجلة، بالإضافة الى قيادة الجيش، وبحلول عام 1980 أصبح هناك عنصران واضحان للبنتاغون: كانت قوة التدخل السريع بحاجة لأن تصبح قوة مهمات مشتركة مؤلفة من كل القوات المسلحة، وأصبح تركيزها على الشرق الأوسط أكثر فأكثر. وفي العام 1980، أصبحت قوة التدخل السريع " قوة المهمات المشتركة للإنتشار السريع (RDJTF)"، وبحلول عام 1982 تم الإقرار بأن هذه القوة (RDJTF) قد أصبحت قيادة موحدة " واقعية".

في منتصف ليل 1 كانون الثاني 1983، تم تأسيس القيادة المركزية الأميركية رسمياً، قيادة تحمل صفة الرد الطارئ ومسؤولية الإلتزام بما يتعلق بالقرن الأفريقي، الشرق الأوسط (بإستثناء إسرائيل، سوريا ولبنان، التي بقيت ضمن القيادة الأوروبية)، أفغانستان وباكستان وقد توسعت القيادة نوعاً ما على إمتداد السنوات، لتشمل لبنان، سوريا وجمهوريات آسيا الوسطى التابعة للإتحاد السوفياتي السابق.

تحولت هيكلية القيادة المركزية عن تلك التي للقيادات القتالية الأخرى بطريقتين هامتين: لم تكن مراكز القيادة في منطقتها المعينة بها، إنما أقامت في " قاعدة ماك ديل الجوية" في تامبا، فلوريدا، ولم يكن لديها قوات معينة دائمة. فقد كانت قواتها تتدفق، في حالة الطوارئ، من الولايات المتحدة ومن مسارح أخرى أيضاً. فالقيادة المركزية كانت مشغولة للغاية؛ ففي سنواتها الـ 26 كان عليها التجاوب تجاه 24 حالة طارئة بارزة وهامة، بما في ذلك حربي العراق وأفغانستان اليوم. إضافة لذلك، تنخرط هذه القوات بشكل مستمر مع حكومات وقوات إقليمية في سلسلة واسعة من النشاطات المصطلح على تسميتها بـ " مسرح التعاون الأمني".

إلتزامات ما بعد الحرب الباردة

كان تأثير وجود القوة الأميركية في الشرق الأوسط منذ تأسيس القيادة المركزية وتجاوبها المستمر تقريباً تجاه الحالات الطارئة، دراماتيكياً. فمن عديد الفرق البالغ 1000 – 2000 " في مسرح العمليات" في أي يوم مفترض، إرتفعت الأعداد الى 5000 خلال الحرب العراقية – الإيرانية 1980 - 1988 والحرب السوفياتية المتزامنة من العام 1978 حتى 1989 ضد " المجاهدين" في أفغانستان. وقد تضمنت هذه القوات الإضافية وجوداً بحرياً متزايداً للمساعدة في حماية سفن الشحن التجارية المهددة بسبب الحرب العراقية – الإيرانية بالإضافة الى بعض الوحدات البرية لتوفير ضمانة إضافية لأنظمة صديقة في المنطقة.

بالطبع، حصل الإلتزام الأكبر تجاه المنطقة في العام 1990، عندما غزا العراق جارته الكويت. وبذلك بدأت عملية " درع الصحراء"، مرحلة ما قبل الحرب المصممة للتحضير لطرد العراق من الكويت، في الوقت الذي تتم فيه، في آن

معاً، حماية العربية السعودية ودولاً خليجية أخرى من أي هجوم. وقد إنتهت عملية دعم القوات خلال عملية " درع الصحراء" بـ 543000 جندي موجودين في مسرح العمليات لخوض الحرب الناجمة عن غزو العراق للكويت والتي دعيت بـ " عاصفة الصحراء". أما العنصر الهام في عمليتي " درع وعاصفة الصحراء" (والذي من المرجح أن يكون عاملاً في كل حالات الطوارئ الكبرى المستقبلية) فكان التعاون من قبل قوة إئتلاف من 34 دولة في خطة الحرب الأميركية. وقد بدأت عاصفة الصحراء في 17 كانون الثاني 1991، بحملة جوية ضخمة تبعتها حملة برية مدمرة دامت 100 ساعة أنهت الحرب والإحتلال العراقي للكويت في 27 شباط 1991.

عقب الإنتصار على نظام صدام حسين، قامت الولايات المتحدة وشركائها في الإئتلاف بتخفيض مستويات قواتهم بشكل سريع وحاد. في كل الأحوال، وفي حالة الولايات المتحدة، لم تعد الأعداد الى مستويات ما قبل الحرب، وذلك بسبب التهديد المستمر من خطر مغامرة إضافية يقدم عليها صدام حسينن وبسبب سياسة أميركية دُعيت بـ" الإحتواء المزدوج" مصممَّة لإبقاء العراق وإيران تحت المجهر. أما العنصر الرئيس لعملية " الإحتواء المزدوج" فكان فرض عدد من العقوبات الدولية من قبل المجتمع الدولي ضد كلا البلدين على مدى السنوات، بواسطة القوات العسكرية بشكل رئيس.

إستقرت مستويات عديد القوات الأميركية ما بعد الحرب على 17000 – 24000 جندي في المنطقة في أي يوم عادي من الأيام. ومن أصل أربعة أنشطة هامة وبارزة تبرر كتلة هذه القوات، كانت 3 منها مخصصة لفرض عقوبات مجلس الأمن الدولي: "عمليات المراقبة الشمالية والجنوبية (OSW/ONW)" و"عمليات الإعتراض البحري (MIO). إذ تألفت المراقبة الشمالية والجنوبية من دوريات جوية على مدار الساعة من قبل قوات جوية لها للولايات المتحدة وبريطانيا لها قواعد برية بالإضافة الى طائرات منطلقة من حاملات طائرات. أما مهمتها الرئيسة فكانت فرض مناطق لا تحليق للطائرات فيها أسست لها قرارات مجلس الأمن الدولي لمنع هجمات الحكومة العراقية ضد شعبها الكردي في الشمال وضد السكان الشيعة في الجنوب. وقدمت إضافة لذلك مراقبة real – time (معالج فوري : خاص بأنظمة الحاسوب تحدث البيانات بنفس معدل إستقبال البيانات ذاته مما يمكنها من توجيه أو السيطرة على عملية مثل الطيار الآلي) لتحركات جنود النظام البعثي بالإضافة الى نشاطات أخرى. كما راقبت قوات التحالف البحرية، عن قرب، عمليات الشحن الخليجية وإعترضت أو فتشت السفن المشتبه بتهريبها النفط والبضائع من والى العراق وذلك بواسطة نظام العقوبات. أما النشاط الرابع الرئيس فكان القيام بتدريبات مستمرة مع القوات المسلحة الكويتية، دُعيت بإسم " ربيع الصحراء"، وهي عملية بحجم لواء مشكل من 3000 جندي موجودين مضافاً إليهم 2000 – 3000 من فريق عمل منتشر تعاقبياً. وكان الهدف المزدوج لذلك ضمان جهوزية عالية من قبل الكويتيين وإمتلاك قوة ردع موجودة ضد عمل عدائي متكرر محتمل من قبل صدام.

بالإضافة الى القوات المذكورة آنفاً، إشتمل الوجود اليومي لأميركا في المنطقة على حوالي 75 تدريب ثنائي أو متعدد الأطراف كل عام، معززاً بأنشطة المساعدات الأمنية، تبادل الفرق العسكرية وترسيخ آليات أمنية إضافية ثنائية ومتعددة الأطراف كالتجاوب مع الكوارث وإزالة الألغام. أما إحدى السمات الأخيرة لهذه الفترة، والمستمرة حتى هذا اليوم والتي ستكون جزءاً من معادلة المستقبل، فكانت المواقع العائمة والبرية، ماقبل التموضع، لمخزونات كبيرة من التجهيزات العسكرية والسلع القابلة للإستهلاك. هذه المخزونات تسمح، أكثر بكثير، بالرد الطارئ السريع، بما أن بالإمكان رفع عدد كبير من الجنود جواً ليتحدوا بذلك مع تجهيزاتهم، وإلا فسيكون من الواجب شحن كتلة الجنود الى مسرح العمليات على إمتداد أسابيع عدة.

وقد دام مستوى عديد القوات الـ 17000 – 24000 على إمتداد التسعينات مع زيادة طفيفة حوالي مرة في العام إذا ما حرك صدام جيشه بطريقة تهديدية أو أطلق تهديداً كلامياً الأمر الذي كان يستوجب من قوات التحالف القيام بزيادة مستويات الإنذار لديهم. وقد إنتهت عملية الإحتواء المزدوج، أساساً، كسياسة بأواخر 1998، عندما أعلنت الولايات المتحدة بأنها لن تشترك بهذه الإستفزازات بعد الآن. أما الرد، أي " عملية ثعلب الصحراء"، فكانت عملية أميركية – بريطانية موحدة ضد النظام العراقي وأهداف أسلحة الدمار الشامل على مدى 3 أيام وذلك في كانون أول 1998، بالإستفادة من قوات فعالة موجودة في البقعة والوضع الملائمين.

أما التغيير الرئيس التالي في مستويات القوات فجاء في العام 2001، عقب هجمات 11 أيلول الإرهابية على الولايات المتحدة. فبما أن تلك الهجمات تمت هندستها من قبل قيادة القاعدة العاملة خارج أفغانستان المحكومة من قبل طالبان، فقد حاولت الولايات المتحدة أولاً التفاوض حول طرد القاعدة. وعندما رفض الطالبان التعاون، وبسبب الطبيعة القمعية الإستثنائية لنظامهم، تم إتخاذ القرار بتنفيذ عملية "الحرية الصامدة" لإجتثاث الإرهابيين وإستبدال النظام في ذاك البلد. وكانت هناك قوة تحالف مؤلفة من حوالي 20000 جندي، بما فيها 18000 جندي أميركي تقريباً، منخرطة في هذا المجهود. إضافة لذلك، هناك 47000 جندي من 40 بلد، بما في ذلك 17000 جندي زيادة من الأميركيين، هم الآن منخرطون في عمليات حفظ الإستقرار ويعملون بظل قوات الـ " إيساف" (قوات المساعدات الأمنية الدولية – ISAF).

القوات الأميركية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

مستويات الجيش

من الأربعينات حتى السبعينات الثمانينات	حماية المصالح الأميركية الحرب العراقية – الإيرانية، السوفيات في أفغانستان.	2000 – 1000 5000
1991 – 1990	درع الصحراء/عاصفة الصحراء	500000
التسعينات	الإحتواء المزدوج	24000 – 17000
2008 – 2001	أفغانستان / العراق	300000

أدت الحرب في أفغانستان الى زيادة مستويات قوات الشرق الأوسط الأميركية الى حوالي 55000 جندي. بعد وقت قصير من ذلك، وفي آذار 2003، قامت الولايات المتحدة وبريطانيا، الى جانب فرق ممثلة مشكلة من بلدان أخرى عديدة، بـ "عملية تحرير العراق" (سُميت لاحقاً بـ " عملية الحرية العراقية")، المصممة اساساً للإطاحة بالنظام البعثي كوسيلة لإنهاء برامج صدام لتطوير أسلحة دمارشامل، بما في ذلك (بحسب ما كان معتقداً) تطوير برنامج سلاح نووي كبير. وتم نشر ما يقرب من 248000 من المارينز والجنود الأميركيين، الى جانب حوالي 49000 من جنود شركاء الإئتلاف، في الشرق الأوسط لتنفيذ العملية. أما قوة الغزو الفعلية فكانت أقل بحوالي 12000 جندي، بسبب قرار تركي بعدم السماح للقوات الأميركية بالغزو من على طول الجبهة الشمالية للحدود التركية ـ العراقية. وتستمر هاتان العمليتان مع تواجد كامل مؤلف من 3000 جندي في الجوار منذ عام 2003. فما دُعي بـ "الزيادة" أضافت حوالي 30000 جندي في العام 2008؛ هذه القوات، في كل الأحوال، هي في خضم عملية إنسحاب.

في الفترة القريبة، بإمكاننا توقع إنسحاباً ثابتاً من العراق لكل القوات القتالية الأميركية وقوات التحالف، على أن ينتهي ذلك ضمن 16 – 22 شهراً. فحوالي ثلث الى نصف عدد الجنود البالغ حالياً 140000 جندي سوف يترك، مع بقاء الجنود المعاد تعيينهم لمهمات التدريب والدعم لوقت غير محدد في المستقبل. وبالتزامن، سيكون هناك قوات دعم قتالية في أفغانستان ليرتفع المستوى الحالي من حوالي 35000 الى ما يقرب من 65000 جندي. أما قرارات أوباما بما يتعلق بكل من عمليتي الإنسحاب من العراق والزيادة في أفغانستان فمعلقة بحسب ما يُقال.

التخطيط للمستقبل

السؤال، إذن، هو ما الذي سيحدث بعد ذلك؟ ما هي الأعداد التي من المرجح وضعها في الصف الأخير عندما يتم سحب كل كتلة الجنود ما عدا قوات الإستقرار؟

إذا لم يرتفع عدم الإستقرار الى مستوى يتطلب رداً أميركياً أو دولياً كبيراً، بإمكاننا الإفتراض بأن الولايات المتحدة ستكون قادرة على العودة الى وضع مشابه لما إتسمت به في الأربعينات وصولاً الى السبعينات. أما الواقع العاثر، في كل الأحوال، فهو أن الشرق الأوسط الكبير قد شهد، في العقود الأخيرة، حدثاً واحداً كبيراًمزعزعاً للإستقرار على الأقل (وغالباً عدة أحداث) كل عشر سنوات، من سقوط شاه إيران وصولاً الى الحربين الحاليين في العراق وأفغانستان. أما الحالات الطارئة المستقبلية المحتملة التي ستنتهي بإنحراف نحو الأعلى عن الخط القاعدي فمتعددة – لسوء الحظ أيضاً. بالواقع على صناع السياسة في المنطقة والولايات المتحدة أن يقلقوا من 7 سيناريوهات على الأقل:

- الإطاحة بواحد أو أكثر من الأنظمة المعتدلة؛
- فشل دولة كبير في المنطقة أو متاخم لها؛
- إنتشار الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل؛ كارثة بيئية إقليمية و/ أو كارثة إنسانية؛
- هجوم إرهابي كبير في المنطقة، أو خارجها لكنه منطلق من الشرق الأوسط؛
- صراع ناشئ عن الإخفاق بترسيخ سلام شرق أوسطي متين؛
- صراع قوة كبير حول موارد الطاقة.

في حين أن إحتمال حدوث أي من هذه الأحداث (أو أحداث أخرى ليست في القائمة) هو إحتمال متقلب ومتغير، فإن التاريخ يعرض الى أن إحتمال حدوث أحدها على الأقل في العشر الى العشرين عاماً المقبلة هو إحتمال مرتفع. إن هذه الحالة للأحداث والقضايا تلعب دوراً كبيراً في الكيفية التي تهيكل فيها الولايات المتحدة قدراتها الأمنية في المنطقة وتبني إسترتيجيتها تجاهها.

كانت القدرات العسكرية لحرب الولايات المتحدة الباردة متصفة بالتنافس المجرد مع الإتحاد السوفياتي وتأخذ شكل هذا التنافس. فالقدرة على ردع حرب عالمية كبرى، وإذا ما فشل الردع، الهيمنة على عدو جبار ومخيف لكن بالإمكان قياسه وتحديده منطقياً، كان هو ما أملى على الولايات المتحدو هيكلية ووضع القوات الأميركية لخمسة عقود. ورغم أن تلك الحرب لم تحدث أبداً، شكراً لله، فقد خاضت الولايات المتحدة عدداً من الجروب االطارئة الأقل شأناً بقوات مصممَّة وموضوعة لسيناريو عالمي.

عقب إنتهاء الحرب الباردة، تبخر مفهوم " سلام الحصص" المتوقع، ما أن أصبحت الحروب الطارئة الإقليمية، التي لم تعد مقيدة وملزمة بتنافس القوى العظمى، هي نظام اليوم. ويقدم رد القيادة المركزية في السنوات الأخيرة للحرب الباردة وبعدها، كما أشير سابقاً، مثالاً كافياً ووافياً للبيئة الأمنية الناشئة الناتجة. كما أصبحت هيكلية ووضعية القوة معادلة أكثر تعقيداً، بما أن القوات كانت مصممة لردع أعداء بالإمكان قياسهم وتحديدهم والهيمنة عليهم.

بإتجاه نهاية القرن العشرين، برز تعقيدان رئيسان: إرهاب متعدد الجنسيات متخط للحدود القومية برعاية الدولة وفاعلين غير حكوميين قادرين لى شن حرب هامة تقليدية وغير تقليدية. لقد أصبح الواقع الجديد، واضحاً بشكل مؤلم عندما هاجم عملاء القاعدة الولايات المتحدة في العام 2001. ونتيجة لذلك، أصبحت التحديات كيفية التعامل مع سلسلة واسعة من الأعداء المحتملين. فما هي نوع القدرات المطلوبة الآن ولاحقاً؟

إعتادت الولايات المتحدة على التسليم من دون دليل بميزة الحرب اللا متماثلة على أنها القدرة على وجود قوة مجهزة، مدربة وعلى تواصل بشكل جيد وكبير للهيمنة بصرف النظر عما تُقذف به. بالمنطق التكتيكي، تلك هي الحال عادة ولا تزال، لا أن عنصر البيئة الجديدة هي إستراتيجية لا متماثلة. أما حجر الزاوية نفسه للإستراتيجية العسكرية الأميركية – " الردع، وإذا مافشل، الهيمنة" – فيتم تحديه. فالهيمنة إنطوت ضمناً دوماً على الفوز بحروب الوطن. أما الآن، ولفترة مستقبلية ما (من المرجح أن تشتمل على 20 عاماً أو أكثر) لا يحتاج بعض الأعداء الذين قد تواجههم الولايات المتحدة وحلفائها، على الأقل، للفوز في الحرب لتحقيق أهدافهم الإستراتيجية.

كان التحدي الإضافي لسياسة الدفاع قدرة أنظمة الأسلحة الجديدة على التحمل المطلوبة للحفاظ على ميزة لا متماثلة في صراع محتمل. أما المثال الجيد على ذلك فهو كلفة الوحدة من السفن البحرية الجديدة. ففي أواخر الثمانينات، أسفرت البحرية الأميركية عن إنتاج سفينتين لأسطول مؤلف من "600 سفينة" بكلفة أقل من تلك المطلوبة لبناء قوة أقل من نصف ذلك الحجم اليوم. وفي حين السفن الجديدة أكثر قدرة بكثير من تلك المستبدلة، فلا يزال من الصحيح القول بأنه ليس بإمكان سفينة ما أن تكون في مكانين في وقت واحد – وهو أمر يشكل معضلة تحديداً في بيئة أمنية مبعثرة. وفي نفس سياق الكلام، فإن كلفة التجهيزات، فرق العمل والعمليات قد إرتفعت بشكل حاد بالنسبة لكل أقسام الجيش.

رداً على هذه الأكلاف المتزايدة، بالإضافة الى هيمنة عدو أقل قابلية على التحديد والتعرف، فقد شرعت الحكومة الأميركية بعملية " تحول عسكري". فكل مؤسسات وزارة الدفاع – من ممارسات الأعمال الى هيكلية القوة والتوظيف – قد أصبحت خاضعة للتدقيق والفحص، في الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة بناء قوة قادرة على التحمل بإمكانها حماية مصالح الأمة وبإمكانها ليس القتال في حرب مقبلة فحسب بل في تلك التي ستأتي في مستقبل لا يمكن التنبؤ به. إذ بإمكان التحول أن يتصف بإتحاد متقن ومحكم لمقاربتين تطورية وثورية لكامل سلسلة عمليات وزارة الدفاع في ظرفيْ الحرب والسلم. وبالرغم أنه كان مرتبطاً بشكل وثيق بإدارة بوش، يعود ذلك في جزء كبير منه الى وضوحه العام والجلي أثناء مدة ولاية وزير الدفاع الأسبق رونالد رامسفيلد، فإن التحول العسكري هو في حقيقة الأمر واقع حياة جاري ومستمر بالنسبة للقوات المسلحة الأميركية. أما الأهداف الستة المحتسبة حالياً بالنسبة " للتحول" فهي:

- حماية الولايات المتحدة والقواعد الأميركية في الخارج؛
- نشر القوة في مسارح عمليات بعيدة والحفاظ على بقائها؛
- حرمان الأعداء من الملاذ الآمن؛
- حماية شبكات المعلومات الأميركية من الهجوم؛
- إستخدام تكنولوجيا المعلومات لربط أنواع القوات الأميركية المختلفة بحيث يكون بإمكانها القتال بشكل مشترك؛
- الحفاظ على إمكانية وصول للفضاء لا يعيقها شيئ.

إنجازاً لهذه الأهداف، يجب أن تكون القوات قادرة على نشر القوة على مسافات طويلة، وأن تكون قابلة للإنتشار بسرعة، قادرة على القيام بعمليات مشتركة مندمجة وقادرة على الوصول الى مسارح عمليات بعيدة بسرعة. في نفس الوقت، يجب أن تكون هذه القوات مدعومة بإستخبارات مطورة، قدرات ضرب دقيقة طويلة المدى، ومنصات إطلاق بحرية. أما الفكرة المكررة في وجهة نظر التحول هذه فهي أن القواعد المتقدمة في المستقبل ستكون أقل بكثير من اليوم، وبأن قوات القواعد الأميركية ستقدم لها الوسائل للعمل بسرعة في أي مكان في العالم.

إن متطلبات التحول تتطور أيضاً. فإستراتيجية الدفاع الوطني لحزيران 2008 تضيف عنصرين أساسيين لمجموعة المهمات الموجودة للقوات المسلحة الأميركية. العنصر الأول هو المتطلب المطلوب للقدرات العسكرية الأميركية لتكون منسقة بشكل أقل إنصداعاً مع وكالات وعناصر السلطة الوطنية الأميركية الأخرى. أما العنصر الثاني فهو الإعتراف بأن الولايات المتحدة ستكون بحاجة الى تنسيق قدراتها ونشاطاتها مع دول المجتمع الدولي ذات المصالح المتقاطعة معها.

النقطة الجوهرية

إن الأسئلة المركزية التي تشغل بال مخططي القوة العسكرية الأميركية هي الكيفية التي ستكون عليها وضعية هذه القوات المتحولة في الشرق الأوسط مدة 10 الى 20 عاماً وبذلك، كم سيكون عددها المرجح، أين سيكون موقعها وماذا ستفعل؟

أما الجواب الأفضل، بظل الفرضيات المعروفة المحددة، فهي أن الفترة موضع التساؤل ستشبه، على الأغلب، السنوات ما بين عمليتي " عاصفة الصحراء" و "تحرير العراق". فالمصالح الدائمة لتلك الفترة – إمكانية الوصول اللا مقيد لمصادر الطاقة والإستقرار الإقليمي، بما في ذلك أمن إسرائيل – سوف تستمر أما المصدر المحتمل لعدم الإستقرار فسيكون الديمقراطيات اليافعة والهشة نسبياً في العراق وأفغانستان. فإستبدال التهديد المستمر من قبل صدام حسين سيكون لفاعلين شبه حكوميين مثل القاعدة، الطالبان وحزب الله. أما إيران فبإمكانها الإستمرار بخطوات إصلاح بطيئة لكنها، وبغياب ظروف خارجية تعترض سير الأحداث، ستستمر بالتنافس بغرض الحصول على الهيمنة الإقليمية. وستكون كل من الصين والهند أكثر إنخراطاً في المنطقة بما أن إقتصادياتهما المتنامية تتطلب مصادر طاقة أكبر. وبالرغم أن باكستان خارج المنطقة، فإن الأحداث فيها ستستمر بالتأثير على المنطقة.

خلال التسعينات، كانت الأعمدة الأربعة الأساسية للإستراتيجية الأميركية تضمن لشركائنا وأصدقائنا الدعم؛ ثني الأصدقاء والأعداء، على السواء، من القيام بسلوك ضد الإستقرار؛ ردع الأعداء عن مهاجمة المصالح الأميركية ومصالح الدول الصديقة؛ وإذا ما فشل الردع، الهيمنة في الحرب. وفي حين أن هذه الأمور قد يكون لها عناوين مختلفة نوعاً ما في المستقبل، فإن أهداف أميركا ستبقى هي نفسها على الأرجح. في كل الأحوال، ستكون الإستراتيجية مغطاة بالتحول، ما يعني بأن عدداً أكبر من الجنود المكرسين للعمل وفق أسس هذه الإستراتيجية ستكون قواعدهم موجودة في الولايات المتحدة ومستعدين للإنتشار بسرعة. أما ما يُدعى " بالحرب الطويلة" ضد الإرهابيين الأمميين والأنظمة الداعمة لهم فسوف تستمر. وستكون قوات مشابهة بالعدد لتلك المخصصة لعمليتي " المراقبة الشمالية والجنةبية"، "تدريبات ربيع الصحراء" و "عمليات الإعتراض البحري"، ستكون هذه القوات مخصصة للحرب الطويلة ضد الإرهابيين والتوابع الهامة لتلك الحرب: دعم الديمقراطيات في العراق وأفغانستان.

إن تعزيز قدرات شركاء الإئتلاف المحتملين وقدرة القوات الأميركية على العمل معهم سيتطلب، وبإختصار، إستمرارية برامج مسرح التعاون الأمني القوي. وهذه البرامج ستتضمن عدداً هاماً من التدريبات الثنائية والمتعددة الأطراف، المساعدة الأمنية في منظومات السلاح والتدريب، والتبادل العسكري على كل المستويات لضمان وجود فهم و قدرة متبادلة على العمل بشكل أفضل. فالإتفاقيات الأمنية الجماعية سيتم تعزيزها حيثما أمكن ذلك (على سبيل المثال، بشكل أنظمة إنذار مبكر مشتركة ومنظومات صاروخية دفاعية مندمجة).

أخيراً، ورغم أن القوات الأميركية المتحولة ستكون قادرة على الضرب والإنتشار بسرعة من مسافات طويلة، فإن القوات البرية ستكون بحاجة لأن تكون قادرة على الحصول على أماكن تنطلق إليها ومنها للعمل في مناطق تتخطى القواعد البحرية. إضافة لذلك، ستكون القوات البرية الثقيلة بحاجة لكميات هامة من التجهيزات والى إعادة التموضع المادية، سواء كانت بحرية أو على اليابسة. وبناء على التجربة مع تركيا خلال عملية " الحرية العراقية"، سيكون هناك حاجة لتنويع وتوسيع إتفاقيات الدخول. أما المقاربة الأساسية لمسألة تحديات الدخول والقواعد فسيكون التفاوض بغرض تأسيس عدد هام من " القواعد الدافئة" على إمتداد المنطقة وفي البلدان المجاورة. وهذه ستكون قواعد ليس فيها جنود أميركيين معينين بشكل دائم فيها، عدا عدد صغير من ضباط الإرتباط، وإنما سيتم الإحتفاظ بها، أو تكون قادرة على الإستجابة بسرعة، وفقاً لمعايير العمليات الأميركية. أما بما يتجاوز الرد الطارئ، فإن على هذه القواعد الدافئة إثبات قيمتها للدولة المضيفة بالنسبة لقواتها الخاصة، بما يتعلق بإستخدام التدريب كطريقة للتقليل من التأثير الثقافي لوجود محطة لجيش أجنبي على أرض هذه الدولة.

عندما يتم إضافة كل القوات العملاتية المستمرة (مثلاً، قوات االإستقرار) والمتعاقبة (مثلاً، عمليات الإنتشار البحرية الروتينية)، فرق المساعدة الأمنية، إعادة التموضع و فريق الإرتباط في القاعدة الدافئة، و ومراكز قيادة قوات مشتركة قائمة، فإن عديد الجيش الوطني في يوم عادي هو 12000 تقريباً، منتشرين على إمتداد الشرق الأوسط. إلا أن عدداً كهذا هو، وببساطة، خط قاعدي تقديري. فإذا كان التاريخ الشرق أوسطي يعتبر مؤشراً لأمر ما، فإن هناك أحداثاً عاصفة ستتسبب بتمددات كبرى محتملة في مستويات الجيش الأميركي في السنوات المقبلة.

(تقاعد العميد في البحرية جون ف. سيغلر في آذار 2000 عن 34 سنة خدمة كضابط حربي في البحرية الأميركية - Surface Warfare Officer . وخلال مهنته، خدم في مواقع سياسية في كل مسرح من مسارح العمليات الأميركية، بما في ذلك شمال وجنوب أميركا، أوروبا، شمال شرق وجنوب شرق آسيا، المحيط الهندي وجنوب غرب آسيا. خلال جولته الأخيرة، كان الأدميرال سيغلر ضابط الخطط والسياسة - J5 - للقيادة المركزية الأميركية. هو الآن زميل متميز في جامعة الدفاع الوطني، ونائب مدير مركزه لدراسات الشرق الأدنى - جنوب آسيا الإستراتيجية).